عللُ أحاديث جَحْدِ العاريَّة
دراسةٌ نقديةٌ

دكتور/ عبد الله بن برجس بن ناصر آل عبدالكريم
الأستاذ المساعد بقسم السنة وعلومها
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى جمع الأحاديث الواردة في جحد العارية، وبيان عللها، وهو باب مهم من أبواب الأحكام، استقلت السنة الـشريفة ببيان حكمه، ولعدم قطعية ثبوت السنة فيه، اختلف أهل العلم في الأخذ بدلالته؛ لاختلافهم في ثبوته، فقمت بتخريج الأحاديث، وبيان الاختلاف الوارد في متونها وأسانيدها، والنظر في هذا الاختلاف مع الترجيح بذكر سببه وفق القواعد والقرائن الحديثية المعتبرة، وفي ضوء أقوال الأئمة النقاد، والحكم على الحديث من وجهه الصحيح.

Research abstract:

The research aims to collect the hadiths mentioned in the denying of the items loaning, and a elaborate of its weaknesses, which is an important section of the Islamic law.

The honorable Sunnah became independent with a statement of ruling this issue.

However, as the Sunnah is not definitively proven, the scholars differed in taking its significance indications.

That is as of their differences in its evidence.

In this research; i graduated the loaning hadiths authenticity, explained the difference contained in its content and its foundations.

I also consider the scholars difference of each one argument validity.

That is according to the rules and modern time status according to the considered evidences, the imam's Juristic opinion critics and the ruling on the hadith from its correct authenticity.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفضل الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

فإن علم العلل من أدق علوم الحديث نظرا، وأصعبها بحثا ومسلكا، وأكثرها غموضا، وذلك لاختصاصه بالصحيح من الحديث ظاهراً، إذ الحديث الضعيف علته ظاهرة، والحكم عليه متيسر، قال أبو عبدالله الحاكم:«إنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقطٌ واه، وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديثٍ له علةٌ، فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديثُ معلولاً، والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير»[1]، وقد احتفى الأئمة بعلم العلل، وأطنبوا في بيان فضله ورفيع قدره، حتى قال عبدالرحمن بن مهدي:«لأن أعرف علة حديث هو عندي؛ أحب إلي من أكتب عشرين حديثاً ليس عندي»[2]، وقال الخطيب: «معرفة العلل أجل أنواع علم الحديث»[3]، ولأجل ذلك رغبت في بحث أحاديث قطع يد جاحد العارية، وبيان العلل الظاهرة والخفية فيها، لتعلق الحكم الـشرعي بثبوت هذه الأحاديث، وجعلت عنوان البحث: علل أحاديث جحد العارية دراسة نقدية.

أهداف البحث:

١- جمع الأحاديث الواردة في قطع يد جاحد العارية.

٢- تخريج هذه الأحاديث، وبيان الاختلاف الوارد في أسانيدها، ومتونها، ودراسة الأوجه المختلفة، والرواة المختلفين.

٣- الترجيح بين الأوجه المختلفة، بعد النظر والموازنة بين الاختلاف وفق القواعد المعتبرة عند أهل الفن، ثم الحكم على الحديث من وجهه الراجح.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة حديثية أفردت هذا الباب بالتخريج والدراسة والنقد.

---

[1] «معرفة علوم الحديث» (ص: ٣٥٩).

[2] «العلل» – لابن أبي حاتم – (٣٨٧/١).

[3] «الجامع لأخلاق الراوي والسامع» (٢٩٤/٢).

حدود البحث:

الأحاديث المرفوعة الواردة في قطع يد جاحد العارية.

منهج البحث:

سلكت في البحث المنهج الاستقرائي النقدي وذلك على النحو الآتي:

١- أجمع الأحاديث الواردة في الباب.

٢- أقوم بتخريج الأحاديث، وأبين الاختلاف الوارد فيها على المدار ومن دونه إن وجد.

٣- أدرس الاختلاف وذلك بترجمة الرواة المختلفين على المدار، ثم الموازنة بين الأوجه مع الترجيح وفق القواعد والقرائن المعتبرة عند المحدثين.

٤- أحكم على الحديث من وجهه الراجح في ضوء القواعد المعتبرة.

٥- إذا لم يوجد اختلاف في الإسناد فأحكم على الحديث بذكر علة ضعفه الظاهرة.

خطة البحث:

المقدمة: فيها بيان أهمية الموضوع، وسبب اختياره، وأهداف البحث، والدراسات السابقة، وحدود البحث، ومنهجه، وخطته.

المبحث الأول: حديث عائشة ﵂.

المبحث الثاني: حديث ابن عمر ﵄.

المبحث الثالث: مرسل سعيد بن المسيب.

المبحث الرابع: مرسل أبي بكر بن الحارث.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

هذا وأسأل الله أن ينفع بهذا البحث راقمه وقارئه، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، ومقرباً إليه في جنات النعيم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول: حديث عائشةﷺ.

[١] عَنْ عَائِشَةَ ﷺقَالَتْ: كَانَتْ امْرَأَةٌ مَخْزُومِيَّةٌ تَسْتَعِيرُ المتَاعَ وَتَجْحَدُهُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺبِقَطْعِ يَدِهَا، فَأَتَى أَهْلُهَا أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، فَكَلَّمُوهُ، فَكَلَّمَ أُسَامَةُ النَّبِيَّ ﷺ فِيهَا، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ:«يَا أُسَامَةُ، لَا أَرَاكَ تُكَلِّمُنِي فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللهِ ﷻ»، ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ خَطِيبًا فَقَالَ: «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِأَنَّهُ إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ قَطَعُوهُ،وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ كَانَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ لَقَطَعْتُ يَدَهَا». فَقَطَعَ يَدَ المَخْزُومِيَّةِ.

تخريج الحديث:

رواه الزهري واختلف عليه في متن هذا الحديث على وجهين:

الوجه الأول: الزهري، عن عروة، عن عائشة ﷺ بلفظ: جحدت.

أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢٠١/١٠)، ومسلم في «الصحيح» (١٦٨٨)، وأبو داود في «السنن» (٤٣٧٤)، (٤٣٩٧)، والإمام أحمد في «المسند» (١٧٦/٤٢) – واللفظ له –، والسرقسطي في «الدلائل» (١٥/١)، وابن الجارود في «المنتقى» (١٠٧/٣)، وأبو عوانة في «المسند» (٢٩٦/١٣)، (٣٠٠/١٣)، وابن المنذر في «الأوسط» (٣١٨/١٢)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٦٩/٦)، وفي «شرح الآثار» (١٧٠/٣)، وابن حزم في «المحلى» (٤٠٦/١٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٨٠/٨)، وابن الجوزي في «التحقيق» (٩١/١٠) من طريق عبدالرزاق، عن معمر.

والنسائي في «المجتبى» (٤٨٩٨)، وفي «السنن الكبرى» (١٦/٧)، وأبو عوانة في «المسند» (٢٩٧/١٣) من طريق بشر بن شعيب، عن أبيه –شعيب بن أبي حمزة –.

وأبو عوانة في «المسند» (٢٩٩/١٣)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٧٠/٦)، وابن أيمن في «المصنف»[١]– كما في «فتح الباري» (٩٠/١٢) –، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٣/٩) من طريق ابن أخ الزهري محمد بن عبدالله.

كلهم (معمر، وشعيب، وابن أخ الزهري) عن الزهري، عن عروة، عن عائشةﷺ به مثله ونحوه.

[١] محمد بن عبد الملك بن أيمن: من أئمة أهل الأندلس ومحدثيها. «تاريخ علماء الأندلس» (٤٨٨/١)،«سير أعلام النبلاء»(٢٤١/١٥).

الوجه الثاني: الزهري، عن عروة، عن عائشة ﵂ بلفظ:سرقت.

أخرجه البخاري في «الصحيح»(٣٤٧٥) – ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٣٢٨/١٠)، و(٣٧٣٢)، ومسلم في «الصحيح» (١٦٨٨)، وأبو داود في «السنن» (٤٣٧٣) –ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٧٦/١٣)–، والترمذي في «الجامع» (١٤٣٠)، والنسائي في «المجتبى» (٤٨٩٩)، وفي «السنن الكبرى» (١٦/٧) من طريق قتيبة بن سعيد.

والبخاري في «الصحيح» (٦٧٨٧) –ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (٣٥١/١٣)–، وإسحاق بن راهويه في «المسند» (٣٣٥/٢)، (٩٩٨/٣)، وأبو عوانة في «المستخرج» (٢٩٨/١٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣٣٢/٨) من طريق الطيالسي.

والبخاري في «الصحيح» (٦٧٨٨)،والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٥٣/٨)، و«السنن الصغرى» (٣٢٠/٣)، و«الخلافيات» (١٠٧/٧) من طريق سعيد بن سليمان الواسطي.

ومسلم في «الصحيح» (١٦٨٨) –ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (٤٠٧/١٤) –، وابن ماجه في «السنن» (٢٥٤٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣٣٢/٨)، وأبو موسى المديني في «اللطائف» (ص: ٣٠٤)من طريق محمد بن رمح المصري.

وأبو داود في «السنن» (٤٣٧٣)، وابن حبان في «الصحيح» (٢٤٨/١٠) وأبو موسى المديني في «اللطائف» (ص: ٣٠٤) من طريق يزيد بن مَوهب.

والدارمي في «المسند» (١٤٨٢/٣) من طريق أحمد بن عبدالله اليربوعي.

وابن الجارود في «المنتقى» (١٠٨/٣)،والطحاوي في «شرح المشكل» (٣٨٤/٤)، (٧٢/٦)، وفي «شرح المعاني» (١٧١/٣) من طريق شعيب بن الليث.

وأبو عوانة في «المسند» (٢٩٨/١٣) من طريق مروان بن محمد الأسدي.

وابن المنذر في «الأوسط» (٣١٩/١٢) من طريق أحمد بن يونس.

وأبو نعيم في «الإمامة» (ص: ٢٢٦)،والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٦٧/٨) من طريق يحيى بن بُكير.

وابن عبدالبر في «الاستذكار» (٢٤٩/٢٤) من طريق يحيى بن يحيى بن كثير.

كلهم (قتيبة بن سعيد، والطيالسي، وسعيد بن سليمان، ومحمد بن رمح، ويزيد بن موهب، واليربوعي، وابن الليث، ومروان بن محمد، وأحمد بن يونس، ويحيى بن بكير، ويحيى بن يحيى) عن الليث، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة ﵂ بلفظ: سرقت.

وخالفهم كاتب الليث أبو صالح – عبدالله بن صالح –فرواه عن الليث، عن يونس بن يزيد الأيلي، عن الزهري به بلفظ: جحدت.

أخرجه أبو داود في «السنن» (٤٣٩٦) – ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٨٠/٨).

والصواب رواية الجماعة عن الليث،وفيهم أئمة حفاظ، وهم أولى بالحفظ من الواحد، وهو اللفظ المشهور عن الليث، وأبو صالح غاية أمره أنه: «صالح الحديث، له مناكير»[١]،قال البيهقي:«أما رواية الليث، عن يونس، عن الزهرى فى العارية فإنما رواها أبو صالح، عن الليث، وخالفه ابن وهب، وابن المبارك، وروايتهما أولى بالصحة من رواية أبى صالح»[٢].

وأخرجه البخاري في «الصحيح» (٢٦٤٨)، (٦٨٠٠)، ومسلم في «الصحيح» (١٦٨٨) – ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (٤٠٧/١٤) –، والنسائي في «المجتبى» (٤٩٠٢)، وفي «السنن الكبرى» (١٧/٧)، وأبو عوانة في «المستخرج» (٢٩٥/١٣)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٣٨٣/٤)، (٧١/٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٦٧/٨)، وفي «الخلافيات» (١٠٨/٧) من طريق عبدالله بن وهب، عن يونس بن يزيد الأيلي، عن الزهري به.

وقد اختلف على يونس في إسناد هذا الحديث على وجهين:

الوجه الأول: يونس، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة ﵂، عن النبي ﷺ.

وتقدم آنفاً.

الوجه الثاني: يونس، عن الزهري، عن عروة، عن النبي ﷺ، وفي آخره عن عائشة ﵂.

أخرجه البخاري في «الصحيح» (٤٣٠٤)، والنسائي في «المجتبى» (٤٩٠٣)، وفي «السنن الكبرى» (١٨/٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٨٠/٨) من طريق عبدالله بن المبارك.

---

[١] «المغني» (٤٨٨/١)، «من تكلم فيه وهو موثق» (ص: ١١٠).

[٢] «السنن الكبرى» (٢٨١/٨).

والبخاري في «الصحيح» (٢٦٤٨) – تعليقاً – من طريق الليث بن سعد[١].
وذكره البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٨١/٨) عن شبيب بن سعيد.
كلهم (ابن المبارك، والليث، وشبيب بن سعيد) عن يونس به.
وكلا الوجهين صحيح،فالوجه المرسل كالموصول؛ لأن عروة قال في آخره: قالت عائشة: فكانت تأتيني بعد ذلك فأرفع حاجتها إلى رسول الله ﷺ...، قال العيني:«هذه صورة الإرسال، ولكن في آخره ما يقتضـــي أنه عن عائشة»[٢]،والبخاري لا يمتنع من إخراج ما صورته الإرسال إذا ثبت أنه موصول، قال ابن حجر:«البخاري على عادته إذا صحت الطريق موصولة لا يمتنع من إيراد ما ظاهره الإرسال اعتماداً على الموصول»[٣].
وأخرجه النسائي في «المجتبى» (٤٩٠٠)، وفي «السنن الكبرى» (١٧/٧)،وأبو عوانة في «المستخرج» (٣٠١/١٣)، وابن الأعرابي في «المعجم» (٣٣٢/١) من طريق إسماعيل بن أمية.
والنسائي في «المجتبى» (٤٩٠١)، وفي «السنن الكبرى» (١٧/٧) من طريق إسحاق بن راشد.
والنسائي في «المجتبى» (٤٨٩٧)، وفي «السنن الكبرى» (١٥/٧) من طريق يحيى بن زكريا.
والطيالسي في «المسند» (٦٢/٣).
وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٨٢/٩).
وأبو يعلى في «المسند» (٣٩/٨) من طريق محمد بن عباد.
كلهم (يحيى بن زكريا، والطيالسي، وأبو بكر، ومحمد بن عباد) عن سفيان بن عيينة، عن الزهري به.

---

[١] لم أقف على رواية موصولة لتعليق البخاري، ولما أراد ابن حجر تخريج هذا التعليق خرجه من سنن أبي داود من طريق عبد الله بن صالح – وتقدم تخريجه قريباً في الاختلاف على الليث – ثم قال :«هذا مخالف للفظ الذي علقه البخاري سنداً ومتناً... فالظاهر أن حديث الليث الذي علقه غير الحديث الذي أخرجه أبو داود، وإن كان الإسناد واحداً في قصة واحدة فيحرر هذا». «تغليق التعليق» (٣٨٣/٣)، ولما ذكر الدارقطني الاختلاف على يونس في الإسناد صرح بأن الراوي عن الليث أبو صالح. «العلل» (١١٨/١٤).
[٢] «عمدة القاري» (٣٠٣/١٤)، وينظر:«فتح الباري» (٢٥/٨)، «إرشاد الساري» (٣٩٩/٦).
[٣] «فتح الباري» (٣١٢/١٠).

وقد اختلف على سفيان في متن هذا الحديث وإسناده على أربعة أوجه:

الوجه الأول:سفيان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة ﷺ بلفظ: أن امرأة سرقت.

وتقدم آنفاً.

الوجه الثاني:سفيان، عن أيوب بن موسى، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة ﷺ بلفظ: أن امرأة سرقت.

أخرجه البخاري في «الصحيح» (٣٧٣٣) من طريق علي بن المديني.

والنسائي في «المجتبى» (٤٨٩٥)، وفي «السنن الكبرى» (١٤/٧) من طريق محمد بن منصور.

كلهم (ابن المديني، ومحمد بن منصور) عن سفيان به.

الوجه الثالث: سفيان، عن أيوب بن موسى، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة ﷺ بلفظ: أُتي النبي ﷺ بسارق.

أخرجه النسائي في «المجتبى» (٤٨٩٦)، وفي «السنن الكبرى» (١٥/٧) من طريق رزق الله بن موسى.

والإمام أحمد في «المسند» (١٦٦/٤٠).

وعلي بن محمد الحميري في «جزء الحميري» (ص: ٨٤) من طريق هارون بن إسحاق الهمداني.

كلهم (رزق الله، والإمام أحمد، وهارون بن إسحاق) عن سفيان به.

قال الإمام أحمد – عقب الحديث –:«قال سفيان: لا أدري كيف هو»[١].

الوجه الرابع: سفيان، عن أيوب بن موسى، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة ﷺ بلفظ: أن امرأة جحدت.

أخرجه إسحاق بن راهويه في «المسند» (٣٣٤/٢) – ومن طريقه النسائي في «المجتبى» (٤٨٩٤)، وفي «السنن الكبـــرى» (١٤/٧) عن سفيان قـــــال: كانت المخزومية... الحديث،قال إسحاق: «فقيل لسفيان من ذكره؟ فقال: أيوب بن موسى، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة إن شاء الله»[٢].

---

[١] «المسند» (١٦٦/٤٠).

[٢] «المسند» (٣٣٥/٢).

وهذا الاختلاف من سفيان نفسه؛ لأنه لم يسمع هذا الحديث من الزهري، وإنما أخذه من كتاب كما صرح بذلك،قال ابن المديني:«حدثنا سفيان قال: ذهبت أسأل الزهري عن حديث المخزومية فصاح بي، قلتُ لسفيان: فلم تحتمله عن أحد؟ قال: وجدته في كتاب كان كتبه أيوب بن موسى، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة ﵂»[1]،وقال زين الدين العراقي:«ابن عيينة لم يسمعه من الزهري، ولا ممن سمعه من الزهري، إنما وجده في كتاب أيوب بن موسى، ولهذا قال في رواية أحمد:لا أدري كيف هو»[2]، وقال – أيضاً – :«اضطربت الرواية عنه فيه، وإنما أخذه من كتاب»[3].

وابن الجارود في «المنتقى» (١٠٨/٣) من طريق يحيى بن سعيد.

كلهم(الليث – على الوجه الراجح عنه –،ويونس بن يزيد – على أحد الوجهين عنه –، وإسماعيل بن أمية، وإسحاق بن راشد، وابن عيينة – على أحد الوجوه عنه – ، ويحيى بن سعيد) عن الزهري،عن عروة،عن عائشة﵂: أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ المَرْأَةِ المَخْزُومِيَّةِ الَّتِي سَرَقَتْ فَقَالُوا: وَمَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ الله ﷺ فَقَالُوا: وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ،حِبُّ رَسُولِ الله ﷺ، فَكَلَّمَهُ أُسَامَةُ،فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ:«أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ الله»، ثُمَّ قَامَ فَاخْتَطَبَ ثُمَّ قَالَ:«إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمْ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمْ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَايْمُ الله لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا». وهذا لفظ البخاري من طريق قتيبة بن سعيد، عن الليث، وبقية الرواة مثله ونحوه.

دراسة الاختلاف:

مدار الحديث على الزهري واختلف الرواة عليه في متن هذا الحديث على وجهين:

الوجه الأول: الزهري، عن عروة، عن عائشة ﵂ بلفظ:جحدت، ورواه عنه:

١– معمر بن راشد الأزدي الحداني مولاهم، أبو عروة البصري.

ثقة ثبت، من المقدمين في الزهري، وحديثه في البصرة، وعن بعض الشيوخ ضعيف.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٢٥٧/٨)، «شرح العلل» (٣٩٩/١)،(٤٧٨/٢، ٥٣٧، ٦٠٢، ٦١١، ٦٥٧)، «تهذيب الكمال» (٣٠٣/٢٨)، «ميزان الاعتدال» (١٥٤/٤)، «تهذيب التهذيب» (١٢٦/٤).

---

[1] «صحيح البخاري» (٣٧٣٣)، «العلل» – للدراقطني – (١١٨/١٤).

[2] «فتح الباري» (٩٠/١٢).

[3] «طرح التثريب» (٣٠/٨).

٢- شعيب بن أبي حمزة القرشي الأموي مولاهم، أبو بشر الحمصي.
ثقة ثبت، من المقدمين في الزهري.
ينظر:«تهذيب الكمال» (٥١٦/١٢)، «شرح العلل» (٣٩٩/١)، (٤٧٨/٢)،«تهذيب التهذيب» (١٧٢/٢).
لكن الرواية عن شعيب بن أبي حمزة في هذا الحديث من طريق ابنه بشر بن شعيب، وبشر لم يسمع من أبيه، وإنما هي إجازة، وأما قول الحكم بن نافع:«كان شعيب بن أبي حمزة عسراً في الحديث، فدخلنا عليه حين حضرته الوفاة فقال: هذه كتبي قد صححتها، فمن أراد أن يأخذها فليأخذها، ومن أراد أن يعرض فليعرض، ومن أراد أن يسمعها من ابني فليسمعها، فقد سمعها مني»،فيجاب عنه بأن أهل الشام كانوا يرون الإجازة سماعاً، قال محمد بن عوف الحمصي:«قال لي أحمد بن حنبل عندما قدم علينا: تأتي بشر بن شعيب فتسأله أن يخرج إلي كتب أبيه، فأتيته فعرفته مكان أحمد، وعظمت مكانه عنده فقلت له: إنه يسألك أن تخرج إليه كتب أبيك لينظر فيها، فقال لي: أنا لم أسمع من أبي شيئا، فأتيت أحمد فأخبرته فردني إليه وقال: هؤلاء يرون الإجازة سماعًا ويروونه، فأنا أرى احتماله والسماع منه، فأتيت بشرًا، فسألته أن يخرج ذلك إليه وأعلمته أني قد أعلمته أنك لم تسمع من أبيك شيئا، فقال لي بشر: فليس الرجل إذا كما وصفت ، ولو كان كما وصفت لم ير الكتابة عني، لأني لم أسمع من أبي شيئًا، فأعلمته ما احتج به أحمد، وذهبت به إليه حتى نظر في كتبه، وسمع منه»، وقال علي بن عياش: «قيل لشعيب بن أبي حمزة: يا أبا بشر، ما لبشر لا يحضر معنا، قال: شغله الطب، وسألت بشر بن شعيب عن شيء من حديث أبيه فقال: أنتم أعلم بأبي مني»، وقال ابن معين: «لم يسمعها – أي الكتب – من أبيه، سألوه عنها فقال: لم أسمعها من أبي، إنما أنا صاحب طب، فلم يزالوا به حتى حدثهم بها، قالوا: قل أبي، فكتبوا عنه»، وقال الإمام أحمد: «كتبتُ عنه قدر سبعين حديثًا، لم يكن صاحب حديث، ولكن كتب أبيه كانت عنده» ، وقال ابن أبي حاتم:«سُئل أبي عن بشر بن شعيب فقال: ذُكر لي أن أحمد بن حنبل سأله: سمعت من أبيك شيئا قال: لا، قال: فقرىء عليه وأنت حاضر قال: لا، قال: فقرأت عليه قال لا، قال فأجاز لك قال: نعم، وكتب عنه على معنى الاعتبار، ولم يحدث عنه»، وقد تعقب الذهبي وابن حجرهذه الرواية بأنها ضعيفة؛ لانقطاعها، وزاد ابن حجر أن الإمام أحمد حدث عنه في «المسند»، وقصدهم بهذا التعقب إثبات سماع بشر من أبيه اعتماداً على قول الحكم بن نافع الذي تقدم

نقله وتوجيهه، لكن يجاب عن ذلك بأن جملة: «وكتب عنه على معنى الاعتبار، ولم يحدث عنه» عائدة على أبي حاتم، وقائلها ابنه، ليست من كلام أبي حاتم، ولا يُقصد بها الإمام أحمد، كما يظهر من السياق،ومما يؤيد ذلك أن ابن أبي حاتم ذكر في الرواة عن بشر الإمامَ أحمد، فلو لم يحدث عنه الإمام أحمد فلا معنى لذكره في الرواة عنه، وقال أبو زرعة:«بشر بن شعيب بن أبى حمزة سماعه كسماع أبى اليمان، إنما كان إجازة»، وقال ابن حبان:«بعض سماعه عن أبيه مناولة»، فإن كان مفهوم كلام ابن حبان أن الباقي سماع فهو معارض بتصريح ابن شعيب، واتفاق الأئمة أنه لم يسمع من أبيه شيئاً، وإن كان مفهومه أن بعضه وجادة وبعضه مناولة فلا معارضة في ذلك – والله أعلم –.

ينظـــــر: «تاريخ أبي زرعـــة» (٤٣٤/١)، (٧١٦/٢)،«سؤالات البرذعي» (٧٤٧/٢)، «سؤالات ابن الجنيد» (ص: ١٠٧)، «ســـــؤالات أبي داود» (ص: ٢٦٦)، «الجرح والتعديل» (٣٥٩/٢)، «الثقات» (١٤١/٨)، «ميزان الاعتـــــــدال» (٣١٨/١)،«تهذيب التهذيب» (٢٨٨/١).

٣–محمد بن عبد الله بن مسلم الزهري، أبو عبيدالله المدني، ابن أخي الزهري.

صدوق له أوهام، وفي روايته عن الزهري ضعف، فقد ضعفه فيها الذهلي، وابن معين،، والإمام أحمد،والدارقطني، وقال الساجي:«صدوق،تفرد عن عمه بأحاديث لم يتابع عليها»، وقال ابن حبان:«يخطيء عن عمه في الروايات، ويخالفه فيما روى الأثبات».

ينظر:«مسائل ابن هانيء» (٢٠٧/٢)، «تاريخ الدارمي» (ص: ٤٨)، «الجرح والتعديل» (٣٠٤/٧)، «الضعفـــــاء» للعقيلي (١٢٤٦/٤)، «علـــــل الدارقطني» (١٧١/١)، «المجروحين» (٢٥٨/٢)،«شـــــرح العلل» (٤٨٦/٢)،«تهذيب التهذيب» (٦١٧/٣)، «تقريب التهذيب» (ص: ٤٢٤).

الوجه الثاني: الزهري، عن عروة، عن عائشة ﵂ بلفظ :سرقت، ورواه عنه:

١– الليث بن سعد بن عبدالرحمن الفهمي مولاهم، أبو الحارث.

ثقة ثبت فقيه إمام مشهور، من المقدمين في الزهري .

ينظر: «شرح العلل» (٣٩٩/١)، (٤٨٢/٢)، «تهذيب الكمال» (٢٥٥/٢٤)، «تهذيب التهذيب» (٤٨١/٣)، «تقريب التهذيب» (ص:٤٠٠).

٢– يونس بن يزيد بن أبي النجاد القرشي مولاهم، أبو يزيد الأيلي.

ثقة إذا حدث من كتابه، وسيء الحفظ إن حدث من حفظه، من المقدمين في الزهري، ومن أحسن الرواة أداءً للألفاظ عنه ، قال الإمام أحمد:«عُقيل ويونس يُؤديان الألفاظ»، وقال عبدالرحمن بن مهدي:« كان ابن المبارك يقول: كتابه صحيح، وأنا أقول: كتابه صحيح»، وقال ابن المديني:«أثبت الناس في الزهري ...، ويونس إذا حدث من كتابه»،وقال وكيع:«سيئ الحفظ»، وقال:«ذاكرته بأحاديث الزهري، وجهدت أن يقيم لي حديثاً فما أقامه»، ومفهوم كلام الأئمة موافق لقول وكيع المصرح بسوء حفظه.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٢٤٧/٩)،«العلل ومعرفة الرجال» – رواية عبد الله – (٣٤٨/٢)،«المعرفة والتاريخ» (١٣٨/٢)، «شروط الأئمة الخمسة» (ص:١٥٤)،«شرح العلل»(٣٩٩/١)، (٤٧٩/٢، ٥٩٨)،«تهذيب الكمال» (٥١١/٣٢)، «تهذيب التهذيب» (٤٧٤/٤)، «الهدي» (ص: ٤٥٥).

٣- إسماعيل بن أمية بن العاص الأموي.

ثقة ثبت، من المقدمين في الزهري.

ينظر: «شرح العلل» (٤٨٣/٢)،«تهذيب الكمال» (٤٥/٣)، «تهذيب التهذيب» (١٤٤/١)، «تقريب التهذيب» (ص: ٤٥).

٤- إسحاق بن راشد الجزري، أبو سليمان الحراني.

صدوق، وفي روايته عن الزهري وهم، فقد ضعفه فيها الذهلي، وابن معين، والنسائي، وابن خزيمة،وتكلم في سماعه من الزهري أيضاً، قال أبو داود الطيالسي: «حدثني صاحب لنا يقال له أشرس – من أهل الري ثقة –: قال:قلت لإسحاق: أين لقيت بن شهاب قال: لم ألقه مررت ببيت المقدس، فوجدت كتابا له ثَمَّ»،وقال الدارقطني:«تكلموا في سماعه من الزهري، وقالوا إنه وجده في كتاب، والقول عندي قول مسلم بن الحجاج فيه»، يعني الحكم بالسماع إذا ثبت اللقاء، ولقاء إسحاق للزهري ثابت، فقد أخرج ابن أبي خيثمة في «التاريخ»، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» بسند صحيح التصريح بلقاء إسحاق للزهري في قصص مختلفة،وأشرس لا تعرف عينه ولا بقية اسمه، فتوثيقه كتوثيق المبهم .

ينظر: «سؤالات ابن الجنيد» (ص: ١٤٦)،«السنن الكبرى» (٤٠٧/٣)، «التاريخ الكبير» – لابن أبي خيثمة– (٢٣٣/٣)،«المعرفة والتاريخ» (١٧/٣)،«التعديل والتجريح» (٣٧٦/١)،«سؤالات الحاكم» (ص: ١٨٤)، «تهذيب الكمال»

(٤١٩/٢)،«الكاشف»(٢٣٥/١)،«تهذيب التهذيب»(١١٨/١)،«الهدي»(ص: ٣٨٩)، «تقريب التهذيب» (ص: ٤٠).

٥- يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري النجاري، أبو سعيد المدني القاضي.

ثقة حجة، حافظ فقيه.

ينظر:«الجرح والتعديل» (١٤٧/٩)،«تهذيب الكمال» (٣٤٦/٣١)، «تهذيب التهذيب» (٣٦٠/٤)،«الكاشف» (٣٦٦/٢)،«تقريب التهذيب» (ص: ٥٢١).

٦- سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي مولاهم، أبو محمد الكوفي المكي.

ثقة ثبت، حافظ إمام، من المقدمين في الزهري.

ينظر:«شرح العلل» (٣٩٩/١)، (٤٧٩/٢)، «الجرح والتعديل» (٢٢٧/٤)، «تهذيب الكمال» (١٧٧/١١)، «الكاشف» (٤٤٩/٢).

الموازنة والترجيح:

من خلال ما سبق من تخريج الحديث، ودراسة الرواة المختلفين على المدار يتبين أن الوجه الأول لا يصح عن الزهري إلا من طريق معمر، وأن المتابعات الأخرى له ضعيفة؛ لأنها من رواية ابن شعيب بن أبي حمزة، عن أبيه، ولم يسمع منه، ومن رواية ابن أخي الزهري وهو ضعيف في روايته عن عمه، ولذا حكم غير واحد من الأئمة بتفرد معمر بهذا الوجه، كأبي حاتم[١]،وابن المنذر[٢]،وأبي محمد القرطبي[٣]،والبيهقي[٤]،ونسب أبو العباس القرطبي ذلك إلى عامة أهل الحديث فقال:«انفرد معمر بذكر الجحد وحده من بين الأئمة الحفاظ، وتابعه على ذلك من لا يعتد بحفظه كابن أخي ابن شهاب ونمطه، هذا قول المحدثين»[٥].

وقولُ الحافظِ ابنِ حجر:«جزم جماعة بأن معمراً تفرد عن الزهري بقوله: استعارت وجحدت، وليس كذلك، بل تابعه شعيب كما ذكره شيخنا عند النسائي، ويونس كما أخرجه أبو داود من رواية أبي صالح كاتب الليث، عن الليث عنه، وعلقه البخاري لليث عن

---

[١] «العلل» (٢٥٦/٤).

[٢] «فتح الباري» (٩٠/١٢).

[٣] «تفسير الموطأ» – للقُنَازعي – (٧٢٥/٢). وأبو محمد القرطبي: عبد الله بن محمد بن عثمان قال عنه ابن الفرضي: «ضابط لكتبه، صدوق في روايته، ثقة في نقله». «تاريخ علماء الأندلس» (٢٣٢/١)، «جذوة المقتبس» (ص: ٢٥٢).

[٤] «السنن الكبرى» (٢٨١/٨).

[٥] «المفهم لما أشكل من صحيح مسلم» (٧٧/٥)، وينظر: «إكمال المعلم» (٥٠٢/٥)، «شرح النووي» (١٨٨/١١).

يونس لكن لم يسق لفظه كما نبهت عليه، وكذا ذكر البيهقي أن شبيب بن سعيد رواه عن يونس، وكذلك رواه ابن أخي الزهري، عن الزهري، أخرجه ابن أيمن في مصنفه عن إسماعيل القاضي بسنده إليه، وأخرج أصله أبو عوانة في صحيحه، والذي اتضح لي أن الحديثين محفوظان عن الزهري وأنه كان يحدث تارة بهذا وتارة بهذا، فحدث يونس عنه بالحديثين، واقتصرت كل طائفة من أصحاب الزهري غير يونس على أحد الحديثين»[1]معارضٌ بما تقدم ذكره، من كون رواية شعيب بن أبي حمزة من طريق ابنه، ولم يسمع منه، وأن رواية الليث عن يونس خطأ ووهم من كاتب الليث، وأن تعليق البخاري لرواية الليث عن يونس بلفظ السرقة لا الجحد، وبإسناد مختلف، وأن رواية شبيب بن سعيد التي عند البيهقي موافقة لرواية الجماعة عن يونس، وأن الصحيح عن يونس لفظ السرقة فقط، فلم يختلف الثقات عليه في هذا اللفظ، وأن ابن أخي الزهري ضعيف في عمه، فلا تقوي متابعته الحديث، لا سيما والرواية عن عمه وهم وغلط.

وأما الوجه الثاني فصحيح عن الزهري؛ إلا من طريق سفيان بن عيينة، فإنه لم يسمع هذا الحديث بعينه عن الزهري – كما تقدم ذكر ذلك في التخريج –، ورواية إسحاق بن راشد عن الزهري تقبل في هذا الموضع؛ لموافقته للثقات، ومتابعتهم له في هذا الحديث.

وإذا تقرر ذلك فالراجح عن الزهري الوجه الثاني؛ لاتفاق خمسة من الرواة عليه، وفيهم أئمة أجلاء، بعضهم من علية أصحاب الزهري، وهم الليث بن سعد، ويونس بن يزيد الأيلي وهو من أحسن الناس أداءاً لألفاظ حديث الزهري، وإسماعيل بن أمية، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وإسحاق بن راشد، ولانفراد معمر بالوجه الأول من بين سائر أصحاب الزهري، و مخالفته لجمع منهم، قال البيهقي:«أما رواية معمر عن الزهري فهي منفردة، والعدد أولى بالحفظ من الواحد»[2]،وقال – أيضاً –:«حديث الليث، عن الزهري أولى بالصحة لما ذكرنا من موافقته»[3]،– يعني موافقته للرواة الآخرين، ولأحاديث الباب الأخرى –، وقال المنذري:«قيل إن معمر بن راشد تفرد بذكر العارية في هذا الحديث من بين سائر الرواة، وقد ذُكر أن بعضهم وافقه، لكنه لا يقاوم من ذكرناه»[4]–يعني من رواة الوجه الثاني–،وقال النووي:«جماعة من الأئمة قالوا هذه الرواية شاذة، فإنها مخالفة

---

[1] «فتح الباري» (٩٠/١٢).

[2] «السنن الكبرى» (٢٨١/٨).

[3] «معرفة السنن والآثار» (٤٣٠/١٢).

[4] «مختصر السنن» (٢١٢/٦).

لجماهير الرواة، والشاذة لا يعمل بها»[1]،وقال ابن الملقن:«ادعى كثير من الأئمة أن الرواية الثانية – أعني رواية الجحد – شاذة، فإنها مخالفة لجماهير الرواة، والشاذ لا يُعمل به، ولهذا لم يودعها البخاري صحيحه، وإنما هي من أفراد مسلم، قالوا: وتفرّد بها معمر»[2]،وقد بين أبو حاتم سبب دخول الوهم على معمر، وأنه اختلط عليه حديث المخزومية بحديث مولى عند أبي بكر، فقال:«عندي أنه أراد حديث الزهري، عن عروة، عن عائشة: أن رجلاً نزل على أبي بكر، فجعل يطول الصلاة بالليل... قصةَ الأقطع»[3].

وفي متن هذا الحديث ما يدل على الوهم في الوجه الأول من عدة أوجه:

الأول: قوله ﷺ:«لَا أَرَاكَ تُكَلِّمُنِي في حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللهِ ﷻ»، وليس في كتاب الله ولا في سنة رسوله ﷺ حد من حدود الله فيمن استعار وجحد العارية.

الثاني: قوله ﷺ:«إِنَّما هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِأَنَّهُ إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ قَطَعُوهُ» يدل على أن القطع للسرقة لا للجحد، إذا لو كان للجحد لجاء الخبر عن السابقين بتركهم للشريف، وقطعهم للضعيف إذا جحدوا العارية.

الثالث: قوله ﷺ:«وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ كَانَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ لَقَطَعْتُ يَدَهَا، فَقَطَعَ يَدَ المَخْزُومِيَّةِ»تعليقٌ للقطع على السرقة، ولو كان القطع للجحد فلا فائدة من ذكر السرقة[4].

وقد ذهب بعض أهل العلم إلى الجمع بين الوجهين، والتوفيق بين الروايتين،على خلاف بينهم في حمل إحدى الروايتين على الأخرى، فذهب جمهور أهل العلم إلى تأويل رواية الجحد[5]،بأن هذه المرأة كان من عادتها وصنيعها جحد العارية، وكانت مشهورة بذلك،فعرَّفتها عائشة ﵂ بوصفها المشهور، وليس هو سبب قطع يدها، واستدلوا بما ورد في متن الحديث من الوجوه الثلاثة المتقدمة، فجعلوها سبباً للتأويل والجمع، لا دليلاً على الخطأ والوهم،قال الخطابي:«إنما ذُكرت الاستعارة والجحد في هذه القصة تعريفاً لها بخاص صفتها؛ إذ كانت كثيرة الاستعارة حتى عُرفت بذلك، كما عُرفت بأنها مخزومية،

---

[1] «شرح النووي» (١٨٨/١١).

[2] «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٢١٩/٩).

[3] «العلل» (٢٥٦/٤)، والحديث الذي أشار إليه أبو حاتم أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٠/ ١٨٨) –ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (٩٢/١٣)، والدارقطني في «السنن» (٢٤٥/٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤٩/٨) –في سياق طويل.

[4] ينظر: «الاستذكار» (٢٤٧/٢٤)، «المفهم لما أشكل من صحيح مسلم» (٧٧/٥).

[5] ينظر: «المعلم بفوائد مسلم» (٢٥٥/٢)، «المغني» (٤١٧/١٢)، «شرح النووي» (١٨٧/١١)، «شرح الطيبي» (٢٥٣٧/٨)، «طرح التثريب» (٣١/٨)، «فتح الباري» (٩١/١٢).

إلاّ أنها لما استمر بها هذا الصنيع ترقت إلى السرقة، وتجرأت حيث سرقت فأمر النبي ﷺ بقطعها،وبيان هذا الحديث في حديث عائشة ﵂من رواية الليث، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة: أن رسول الله ﷺ قال: إنما هلك من كان قبلكم بأنه إذا سرق فيهم الشريف تركوه،وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وايم الله لو أن فاطمة بنت رسول الله ﷺ سرقت لقطعت يدها.

أفلا تراه يتمثل بالسرقة ويذكرها مرة بعد أخرى؟ وفي ذلك بيان لما قلناه، وإنما خلا بعض الروايات عن ذكر السرقة: لأن القصد إنما كان في سياق هذا الحديث إلى إبطال الشفاعة في الحدود، والتغليظ لمن رام تعطيلها، ولم تقع العناية بذكر السرقة وبيان حكمها، وما يجب على السارق من القطع؛ إذ كان ذلك من العلم المشهور المستفيض في الخاص والعام، وقد أتى ما يجب على السارق من القطع إذ كان أتى الكتاب على بيانه، فلم يضر ترك ذكره والسكوت عنه ههنا»[1]،فتلخص من جواب الخطابي أن وصفها بالاستعارة والجحد كان شهرةً لها وتعريفاً،مثل وصفها بأنها مخزومية، وهذه أوصاف لا تؤثر في الحكم، لأنه معلل ومنوط بالسرقة، وأن هذه الرواية مختصرة لأن مقصود الراوي منها ذكر تحريم الشفاعة في الحدود، وليس بيان حكم السرقة لتواتره وشهرته.

وذهب ابن القيم إلى تأويل رواية السرقة، وأن سَرِقَتَ المخزومية كانت بجحد العارية، ليس بالسرقة من حرز،وأن جحد العارية داخل في اسم السرقة لغة وشرعاً فقال:«لا تنافي بين ذكر جحد العارية وبين السرقة، فإن ذلك داخل في اسم السرقة، فإن هؤلاء الذين قالوا إنها جحدت العارية وذكروا أن قطعها لهذا السبب قالوا إنها سرقت، فأطلقوا على ذلك اسم السرقة، فثبت لغةً أن فاعل ذلك سارق، وثبت شرعاً أن حده قطع اليد»[2].

وكلا التأويلين مشكل، ولا يخلو من معارضات، أما كون المرأة مشهورة بجحد العارية، وأن الراوي أراد ذكر الدلالة على تحريم الشفاعة في الحدود دون السرقة فيحتاج إلى دليل،ودلالة لفظ الحديث واضحة في ترتيب القطع على جحد العارية، وأحاديث الباب الأخرى التي ليس فيها ذكر السرقة والشفاعة تدل على ذلك، مما يدل على أن القطع مرتب على الجحد[3]،وأما كون جاحد العارية يسمى سارقاً فليس في اللغة ما يدل على

---

[1] «معالم السنن» (٦/٢٣٠).

[2] «تهذيب السنن» (٦/٢١١).

[3] ينظر: «طرح التثريب» (٨/٢٢)، «فتح الباري» (١٢/٩٢)، «البدر التمام» (٤/٤٢٦).

ذلك، والسرقة في اللغة تدل على أخذ الشيء في اختفاء وتستر، والعارية ليست كذلك، ولو كان جحد العارية سرقةً – لغةً وشرعاً –فكل جاحدٍ سارق، ولا قائل به[1].

ولما رأى الحافظ ابن حجر قوة الاعتراض الوارد على التأويلين، مع تصحيح كلا الروايتين عنده،ذهب إلى قول آخر، وهو ترجيح رواية السرقة على الجحد بأمر خارج الحديث، وهو أن القطع بالسرقة متفق عليه، بخلاف القطع بالجحد مختلف فيه فقال:«قال ابن دقيق العيد: صنيع صاحب العمدة حيث أورد الحديث بلفظ الليث ثم قال: وفي لفظٍ فذكر لفظ معمر يقتضي أنها قصة واحدة، واختلف فيها هل كانت سارقة أو جاحدة،يعني لأنه أورد حديث عائشة باللفظ الذي أخرجاه من طريق الليث ثم قال: وفي لفظ كانت امرأة تستعير المتاع وتجحده فأمر النبي ﷺ بقطع يدها وهذه رواية معمر في مسلم فقط،قال: وعلى هذا فالحجة في هذا الخبر في قطع المستعير ضعيفة؛ لأنه اختلاف في واقعة واحدة فلا يُبَتُّ الحكم فيه بترجيح من روى أنها جاحدة على الرواية الأخرى،يعني وكذا عكسه،فيصح أنها قطعت بسبب الأمرين، والقطع في السرقة متفق عليه، فيترجح على القطع في الجحد المختلف فيه، قلت: وهذه أقوى الطرق في نظري»[2].

فابن حجر يُصَحِّحُ كلا الوجهين،ويُصَرِّح أن المرأة قطعت بسبب الأمرين معاً–السرقة والجحد-، مع كون الحديث واحداً عنده، وهذا القول بعيد، وفيه جمع بين المتعارضات، وتجويز للضعيف من الاحتمالات، ولم أقف على قولٍ بأن المرأة قطعت للسرقة والجحد،ولو صح أنها قطعت بسبب الأمرين فلا يجوز تعطيل رواية الجحد وتضعيفها، بل العمل بكلا الموجبين سائغ، وله نظائر،ثم إن بناء هذا المسلك على كلام ابن دقيق منازع، وتفسير الحافظ لكلام ابن دقيق معارض، فلم يرد ابن دقيق تصحيح الوجهين، أو ترجيح رواية السرقة للاتفاق على حكمها،وتضعيف رواية الجحد للاختلاف في حكمها، وإنما ضعف رواية الجحد بناء على استخدام القواعد والقرائن الحديثية في الترجيح بين الأوجه المختلفة فقال:«قد أُطلق في هذا الحديث على هذه المرأة لفظة السرقة ولا إشكال فيه، وإنما الإشكال في الرواية الثانية وهو إطلاق جحد العارية على المرأة، وليس في لفظ هذا الحديث ما يدل على أن المعبر عنه امرأة واحدة ولكن في عبارة المصنف ما يشعر بذلك، فإنه جعل الذي ذكره ثانيا روايةً وهو يقتضي من حيث الإشعار العادي: أنهما حديث واحد

---

[1] ينظر: «مقاييس اللغة» (١٥٤/٣)، «المفهم» (٧٨/٥)، «سبل السلام» (٤٥/٤).

[2] «فتح الباري» (٩٢/١٢).

اختُلف فيه: هل كانت هذه المرأة المذكورة سارقة أو جاحدة، فإذا أخذ بطريق صناعي، أعني في صنعة الحديث، ضعفت الدلالة على مسألة الجحود قليلاً، فإنه يكون اختلافاً في واقعة واحدة، فلا يثبت الحكم المرتب على الجحود حتى يتبين ترجيح رواية من روى في هذا الحديث أنها كانت جاحدة على رواية من روى أنها كانت سارقة»[1]،وهذا هو فهم ابن العطار تلميذ ابن دقيق، فإنه أخذ كلام شيخه، وعبر عن معناه بعبارة أوضح فقال:«فإن أخذناها – يعني الروايات– بما ذكرنا من العمل الصناعي لأهل الحديث من الشذوذ، ضعفت الدلالة منها على مسألة الجحود لمن أوجب القطع فيه قليلًا، حيث إنه اختلاف في واقعة واحدة، فلا يثبت الحكم في الجحود حتى يتبين ترجيح رواية من روى أنها كانت سارقة، وقد تبين»[2].

وذهب ابن حزم إلى تصحيح الوجهين، وجعلهما حديثين مختلفين، وقضيتين متغايرتين، وبالغ في إثبات ذلك حتى قال:«أما نحن فنقول يقينا بغير شك: إن حال المستعيرة غير حال السارقة، وإن العارية والجحود غير السرقة، وإنهما قضيتان متغايرتان بلا شك، ثم لسنا نقطع على أنهما امرأتان، ولا على أنها امرأة واحدة، لأن كل ذلك ممكن، وقد يمكن لو كانت امرأة واحدة أن تكون سرقت مرة فقطعت يدها، ثم استعارت فجحدت فقطعت يدها الثانية»[3].

وهذا المسلك وإن كان فيه خروج من الإشكال الوارد في الحديث، وسلامة من الاعتراض الذي يرد على تأويل أو ترجيح روايتيه؛ إلا أنه بعيد جداً، وخال من إعمال القواعد والقرائن الحديثية، وليس فيه إعمال نظر في الأسانيد والمتون،ولم أقف على من سبقه بهذا القول،فمدار الحديث واحد، والاختلاف عليه مشهور، وفي متن الحديث ما يرده من شفاعة أسامة ﷺ، فيبعد أن يكرر الشفاعة مرتين وقد سمع النهي الشديد من النبي ﷺ في ذلك.

فالراجح الوجه الثاني من الحديث، كما تقدم بيانه في أول الموازنة والترجيح –والله أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه الثاني صحيح، فقد أخرجه البخاري ومسلم –كما تقدم –.

---

[1] «إحكام الأحكام» (٣٧٠/٤).

[2] «العدة في شرح العمدة» (١٤٨٣/٣).

[3] «الإحكام في أصول الأحكام» (٦٥/٢)، وينظر: «المحلى» (٤١٢/١٣).

المبحث الثاني: حديث ابن عمر ﷺ.

[٢]عن ابن عمر ﷺ: كَانَتْ مَخْزُومِيَّةٌ تَسْتَعِيرُ المتَاعَ وَتَجْحَدُهُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَطْعِ يَدِهَا.

تخريج الحديث:

رواه نافع مولى ابن عمر واختلف عليه على أوجه:

الوجه الأول: نافع، عن ابن عمر ﷺ، عن النبي ﷺ .

أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢٠٢/١٠)[١]، وأبو داود في «السنن» (٤٣٩٥)، والنسائي في «المجتبى» (٤٨٨٧)، (٤٨٨٨)، وفي «السنن الكبرى» (١٢/٧)، والإمام أحمد في «المسند» (٤٤٦/١٠) – واللفظ له –، وأبو عوانة في «المسند» (٣٠٠/١٣)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٦٩/٦)،وابن حزم في «المحلى» (٤٠٦/١٣)،والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٨١/٨) من طريق عبدالرزاق،عن معمر، عن أيوب.

قال أبو حاتم:«لم يرو عن أيوب إلا معمر»[٢]، وقال في موضع آخر لما سُئل عن هذا الحديث:«قال حماد بن زيد: كان يختلف إلى أيوب جماعة، فخرج واحد إلى اليمن، فحدث عن أيوب بأحاديث، كأنه ليس من حديث أيوب»[٣]، وقال البزار:«لا يعلم لحديث معمر، عن أيوب، عن نافع أصل، وهذا الحديث مما أنكره الناس على معمر، قالوا: حدث بحديث ليس له أصل، لأنه مخالف للكتاب والسنة»[٤]،ومعمر ليس من المقدمين في أيوب، بل قال ابن معين:«إذا حدثك معمر عن العراقيين فخفه؛ إلا عن الزهري، وابن طاووس فإن حديثه عنهم مستقيم ، فأما أهل الكوفة والبصرة فلا»[٥].

وقد ذكر الدارقطني في «العلل» أن عبدالوهاب الثقفي رواه عن أيوب مرسلاً، وقال:«المرسل أشبه»[٦]، ولم أقف على هذه الرواية مسندة.

الوجه الثاني: نافع، عن النبي ﷺ.

أخرجه النسائي في «المجتبى» (٤٨٩٠)، وفي «السنن الكبرى» (١٣/٧) عن محمد بن الخليل، عن شعيب بن إسحاق، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع به.

---

[١] أثبت محقق المصنف هذا الحديث من النسخة المرادية في الحاشية.

[٢] «العلل» (١٩٨/٤)، (٢٥٦/٤).

[٣] «العلل» (٢٥٧/٤).

[٤] «المسند» (١٥٢/١٢).

[٥] «تاريخ ابن أبي خيثمة» (٣٢٥/١)، (٢٥٦/٢).

[٦] «العلل» (٣٢٤/١٢).

وخالفه سليمان بن عبدالله الأنصاري فرواه عن شعيب بن إسحاق، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

أخرجه أبو عوانة في «المسند» (٣٠١/١٣).

والصواب رواية محمد بن الخليل فإنه بلدي شعيب، وهو أعلم بحديثه من غيره، وسليمان بن عبيدالله قال فيه أبو زرعة:«منكر الحديث»[١].

وذكره الدارقطني في «العلل» (٣٢٦/١٢) عن يحيى بن عبدالله بن سالم بن عمر.

كلاهما(شعيب بن إسحاق، ويحيى بن عبدالله) عن عبيدالله به.

وقد اختلف على عبيدالله بن عمر في هذا الحديث على وجهين:

الوجه الأول: عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن النبي ﷺ.

وتقدم آنفاً.

الوجه الثاني: عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ، عن النبي ﷺ.

أخرجه النسائي في «المجتبى» (٤٨٨٩)، وفي «السنن الكبرى» (١٣/٧) – ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (٤٠٦/١٣) –، والبزار في «المسند» (١٥١/١٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٦٦/١٢)، و «المعجم الأوسط» (٣٢٣/٤)، والخطيب في «التاريخ» (٣٢٦/٤)، وابن عساكر في «التاريخ» (٧٨/٥)، وابن البخاري في «المشيخة» (٧٣٠/١)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٣٢/٦)، والذهبي في «السير» (٣٩٣/١١) من طريق أبي مالك الجنبي – عمرو بن هاشم –، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ به.

والصواب الوجه الأول؛ لاجتماع اثنين على روايته، وأحدهما من أهل بيته،فشعيب بن إسحاق:«ثقة»[٢]، و يحيى بن عبدالله:«صدوق»[٣]،وأما الوجه الثاني فتفرد به عمرو بن هاشم وهو:«لين الحديث»[٤]، وقد أُنكر عليه هذا الحديث، قال البزار:«هذا الحديث لا نعلم له أصلا عن النبي ﷺ، وعمرو بن هاشم كان يجب أن يترك حديثه لهذا الحديث، وأحسبه لقن»[٥]، وصحح الدارقطني الوجه المرسل[٦].

---

[١] «الضعفاء» (٣٧٦/٢).

[٢] «تقريب التهذيب» (ص: ٢٠٨)، وينظر:«تهذيب الكمال» (٥٠١/١٢)، «تهذيب التهذيب» (١٧١/٢).

[٣] «الكاشف» (٣٦٩/٢)، «تقريب التهذيب» (ص: ٥٢٢)، وينظر:«تهذيب الكمال» (٤٠٨/٣١)، «تهذيب التهذيب» (٣٦٩/٤).

[٤] «تقريب التهذيب» (ص: ٣٦٤)، وينظر:«تهذيب الكمال» (٢٧٢/٢٢)، «تهذيب التهذيب» (٣٠٩/٣).

[٥] «المسند» (١٥٢/١٢).

[٦] «العلل» (٣٢٦/١٢).

الوجه الثالث: نافع، عن صفية بنت أبي عبيد بن مسعود، عن النبي ﷺ.

أخرجه السرقسطي في «الدلائل» (٢١/١)[1]،أبو عوانة في «المسند» (٣٠٢/١٣) من طريق جويرية بن أسماء.

وذكره أبو داود في «السنن» (٤٣٩٥)، وابن أبي حاتم في «العلل» (١٩٨/٤) من طريق محمد بن عبدالرحمن بن غنج.

كلاهما (جويرية، ومحمد بن عبدالرحمن) عن نافع به.

الوجه الرابع: نافع، عن ابن عمر ﷺ، أو عن صفية بنت أبي عبيد.

ذكره أبو داود في «السنن» (٤٣٩٥) عن جويرية، عن نافع به.

ولم أقف على إسناد لهذه الرواية.

دراسة الاختلاف:

مدار الحديث على نافع واختلف عنه على أربعة أوجه:

الوجه الأول: نافع، عن ابن عمر ﷺ، عن النبي ﷺ، ورواه عنه:

١-أيوب بن أبي تميمة – واسمه كيسان – السَّختياني، أبو بكر البصري.

ثقة ثبت حجة، من المقدمين في نافع.

ينظر: «تهذيب الكمال» (٤٥٧/٣)، «شرح العلل» (٤٧٤/٢)، «تهذيب التهذيب» (٢٠٠/١)، «تقريب التهذيب» (ص: ٥٧).

الوجه الثاني: نافع، عن النبي ﷺ، ورواه عنه:

١- عبيدالله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب المدني، أبو عثمان.

ثقة ثبت، من المقدمين في نافع.

ينظر:«تهذيب الكمال» (١٢٤/١٩)، «شرح العلل» (٤٠١/١)،(٤٧٤/٢)، «تهذيب التهذيب» (٢٢/٣)، «تقريب التهذيب» (ص: ٣١٤).

الوجه الثالث: نافع، عن صفية بنت أبي عبيد بن مسعود، عن النبي ﷺ، ورواه عنه:

١- جويرية بن أسماء بن عبيد الضُّبعي، أبو مخارق البصري.

ثقة، مُكثر عن نافع، حديثه عنه مخرج في الصحيحين.

---

[1] في المطبوع من الدلائل: ابن أخي جويرية، عن نافع، وغالب الظن أنه سقط اسم جويرية من الإسناد؛ لأن ابن أخي جويرية مشهور بالرواية عن عمه، عن نافع –والله أعلم –.

ينظـــــر:«العلل» (٤٣/٢) – للدارقطني –، «تهذيب الكمـــــــال» (٥١٢/٢١)، «جامع التحصيل» (ص: ١٥٤، ١٨٨)، «شـــــــرح العلل» (٤٠٣/١)، «تهذيب التهذيب» (٣٢٠/٢)، «الكاشف» (٢٩٨/١).

٢- محمد بن عبدالرحمن بن عَنْج المدني، نزيل مصر.

صدوق، قال ابن حبان:«حدث عن نافع بنسخة مستقيمة» .

ينظـــــر: «الجـــــرح والتعديل» (٣١٧/٧)، «الثقات» (٤٢٤/٧)، «تهذيب الكمـــــال» (٦١٨/٢٥)،«الكاشف» (١٩٣/٢).

الوجه الرابع: نافع، عن ابن عمر ﷺ،أو عن صفية بنت أبي عبيد، ورواه عنه:

١- جويرية بن أسماء بن عبيد الضُّبعي، أبو مخارق البصري.

وتقدمت ترجمته قريباً.

الموازنة والترجيح:

من خلال ما سبق من تخريج الحديث ودراسة رواة الاختلاف يتبين أن الوجه الأول ضعيف، فقد تفرد به معمر عن سائر أصحاب أيوب،وأنكره غير واحد من الأئمة ، كحماد بن زيد، وأبي حاتم، والبزار – وحكى الاتفاق على إنكاره –،وخالفه عبدالوهاب الثقفي فرواه عن أيوب مرسلاً، ورجح الدارقطني المرسل، وسبق ذكر ذلك في التخريج.

وأما الوجه الثاني، والثالث فصحيح أيضاً، والجامع بينها الإرسال، فالوجه الثاني من رواية عبيدالله بن عمر وهو من علية أصحاب أيوب، ومن المقدمين فيه، وأما الوجه الثالث فاجتمع عليه اثنان أحدهما ثقة مكثر عن نافع، والثاني أحاديثه عن نافع مسقيمة، وسبق ذكر ذلك في دراسة الاختلاف.

وأما الوجه الرابع فلا يمكن الحكم عليه؛ لعدم الوقوف على إسناده – والله أعلم –.

وقد رجح أبو حاتم[١]، وأحمد بن صالح المـــصري الوجه الثالث[٢]،وقال أبو حاتم:«روى هذا الحديث الليث بن سعد، عن محمد بن عبدالرحمن بن عَنْج، عن نافع: أن صفية بنت أبي عبيد أخبرته: أن امرأة...، مرسلاً، وهذا أشبه»[٣].

---

[١] «العلل» (١٩٨/٤).

[٢] «مشكل الآثار» (٧٠/٦).

[٣] «العلل» (١٩٨/٤).

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهيه المحفوظين ضعيف؛ لإرساله، فنافع مولى ابن عمر ﷺ لم يدرك النبي ﷺ، وصفية بنت أبي عبيد تابعية لم تدرك النبي ﷺ[1].

المبحث الثالث: مرسل سعيد بن المسيب.

[٣]عن سَعِيدَ بْنَ المُسَيِّب:أَنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ اسْتَعَارَتْ حُلِيًّا عَلَى لِسَانِ أُنَاسٍ فَجَحَدَتْهَا، فَأَمَرَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ فَقُطِعَتْ.

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي في «المجتبى» (٤٨٩٢)، وفي «السنن الكبرى» (١٤/٧)،والإمام أحمد في «العلل» – رواية عبدالله – (٣٣٠/٣) من طريق سعيد بن يزيد.

والنسائي في «المجتبى» (٤٨٩٣)، وفي «السنن الكبرى» (١٤/٧)،والإمام أحمد في «العلل» – رواية عبدالله – (٣٢٤/٣) من طريق داود بن أبي عاصم.

وعبدالرزاق في «المصنف» (٣٠٢/١٠) من طريق ابن جريج.

كلهم (سعيد بن يزيد، وداود بن أبي عاصم، وابن جريج) عن سعيد بن المسيب به نحوه.

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ لإرساله.

المبحث الرابع: مرسل أبي بكر بن الحارث.

[٤]عَن أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ الحَارِثِ: أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ فَقَالَتْ: إِنَّ فُلَانَةَ تَسْتَعِيرُكِ حُلِيًّا، وَهِيَ كَاذِبَةٌ ، فَأَعَارَتْهَا إِيَّاهُ ، فَمَكَثَتْ أَيَّامًا ، لَا تَرَى حُلِيَّهَا ، فَجَاءَتِ الَّتِي كَذَبَتْ عَلَى فِيهَا، فَسَأَلَتْهَا حُلِيَّهَا فَقَالَتْ: مَا اسْتَعَرْتُ منك شَيئاً، فَرَجَعَتْ إِلَى الْأُخْرَى فَسَأَلَتْهَا حُلِيَّهَا فَأَنْكَرَتْ أَنْ تَكُونَ اسْتَعَارَتْ مِنْهَا شَيْئًا، فَجَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَدَعَاهَا فَقَالَتْ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ مَا اسْتَعَرْتُ مِنْهَا شَيْئًا فَقَالَ:«اذْهَبُوا فَخُذُوهُ مِنْ تَحْتِ فِرَاشِهَا» فَقُطِعَتْ، فَكَرِهَ النَّاسُ أَنْ يُؤْوُهَا فَقَالَ: «قَدْ قَضَيْنَا مَا عَلَيْهَا، فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْوِهَا».

أخرجه عبدالرزاق في«المصنف»(٢٠٢/١٠)–ومن طريقه ابن حزم في«المحلى» (٤١٢/١٣) – عن ابن جريج قال: أخبرني أظن عكرمة بن خالد أن أبا بكر بن عبد الرحمن أخبره..

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ لإرساله.

[1] ينظر: «ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم» (٣٠٢/٢)، «تهذيب الكمال» (٢١٢/٣٥)، «تهذيب التهذيب» (٦٧٩/٤)، «تحفة التحصيل» (ص:٦٣٤).

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

١- ورد في قطع يد جاحد العارية أربعة أحاديث مرفوعة، اثنان منها ظاهرها الصحة وهي معلة، والباقي علته ظاهرة.

٢- لا بد للباحث في العلل من تحرير الاختلافات الفرعية التي دون الاختلاف الأصلي، لأثرها المهم في الموازنة والترجيح بين الأوجه المختلفة على المدار.

٣- لا يلزم أن يكون الاختلاف على المدار حاصلاً من الرواة عنه، بل قد يكون ناشئاً منه لأسباب عديدة من ضمنها: الاضطراب، وعدم حفظه للحديث.

٤- من مدارك العلل ووسائل كشفها عند أهل الحديث النظر في متون الأحاديث ونقدها، وقد ظهر ذلك جلياً في حديث عائشة ﵂.

٥- أوصي المتخصصين في الحديث وعلومه بمزيد البحث في الأحاديث المعلة، خصوصاً ما يختلف أهل العلم في حكمه بسبب اختلافهم في ثبوت حديثه.

تم بحمد الله

فهرس المصادر والمراجع:

١. **أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية**، لسعدي الهاشمي، نشر: الجامعة الإسلامية، **المدينة** المنورة. ط١، ١٤٢٦هـ.

٢. **إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام**، لابن دقيق العيد (٧٠٢هـ)، تحقيق: الشيخ علي الهندي، نشر: المطبعة السلفية، القاهرة، ط؟، ١٣٧٩هـ.

٣. **الإحكام في أصول الأحكام**، لابن حزم: علي بن أحمد بن حزم الأندلسي (٤٥٦هـ)، نشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٤٠٣ هـ.

٤. **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، للقسطلاني (٩٢٣هـ)، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط؟

٥. **أسامي الضعفاء**، لأبي زرعة: عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (٢٦٤هـ)، (ضمن: أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية).

٦. **الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار**، لابن عبد البر: يوسف بن عبد الله القرطبي (٤٦٣هـ)، بتحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، نشر: دار قتيبة، بيروت، ودار الوعي، مصر، ط١، ١٤١٤هـ.

٧. **الإعلام بفوائد عمدة الأحكام**، لابن الملقن (٨٠٤هـ)، بتحقيق: عبد العزيز المشيقح، نشر: دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ.

٨. **إكمال المعلم بفوائد مسلم**، للقاضي عياض: أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي (٥٤٤هـ)، بتحقيق: يحيى إسماعيل، نشر: دار الوفاء، المنصورة، ط١، ١٤١٩هـ.

٩. **الإمامة والرد على الرافضة**، لأبي نعيم الأصبهاني (٤٣٠ هـ)، بتحقيق: د. علي فقيهي، نشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة، ط ١، ١٤٠٧ هـ.

١٠. **الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف**، لابن المنذر: محمد بن إبراهيم (٣١٨هـ)، بتحقيق: مجموعة من الباحثين، نشر: دار الفلاح، الفيوم، ط٢، ١٤٣٢هـ.

١١. **البحر الزخار**، للبراز: أحمد بن عمرو (٢٩٢هـ) من ١٠– ١٥، بتحقيق: عادل بن سعد، نشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٤– ١٤٢٧هـ.

١٢. **البدر التمام شرح بلوغ المرام**، لحسين المغربي(١١١٩هـ)، تحقيق: محمد شحود خرفان، نشر: دار الوفاء، القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ.

١٣. **تاريخ أبي سعيد هاشم بن مرثد الطبراني عن ابن معين**، بتحقيق: نظر الفاريابي.

١٤. **التاريخ الأوسط**، للبخاري: محمد بن إسماعيل (٢٥٦هـ)، بتحقيق: تيسير أبو حيمد، نشر: دار الرشد، الرياض. ط١، ١٤٢٦هـ.
١٥. **تاريخ الدوري عن ابن معين** (ضمن: يحيى بن معين وكتابه التاريخ).
١٦. **التاريخ الكبير- السفر الثاني-**، لابن أبي خيثمة(٢٧٩هـ)، تحقيق: صلاح بن فتحي هلل، نشر: دار الفاروق، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ.
١٧. **التاريخ الكبير**، لابن أبي خيثمة(٢٧٩هـ)، تحقيق: صلاح بن فتحي هلل، نشر: دار الفاروق، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ.
١٨. **تاريخ بغداد**، للخطيب البغدادي: أحمد بن علي (٤٦٣هـ). نشر: دار الكتاب العربي، بيروت.
١٩. **تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى بن معين**، بتحقيق: أحمد محمد نور سيف، نشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة.
٢٠. **تاريخ علماء الأندلس**، لابن الفرضي: أبي الوليد عبدالله الأزدي (٤٠٣ هـ)، نشر: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦ م.
٢١. **تاريخ مدينة دمشق**، لابن عساكر (٥٧١ هـ)، بتحقيق: عمر العمري، نشر: دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٩٩٥م.
٢٢. **التاريخ، لأبي زرعة الدمشقي: عبد الرحمن بن عمرو (٢٨١هـ)**، بتحقيق: شكر الله بن نعمة الله القوجاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٠ م.
٢٣. **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**، لأحمد بن عبد الرحيم العراقي (٨٢٦هـ)، بتحقيق: رفعت فوزي، نشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ.
٢٤. **التحقيق في أحاديث الخلاف**، لابن الجوزي: عبد الرحمن بن علي (٥٩٧هـ)، بتحقيق: عبد المعطي قلعجي، نشر: دار الوعي، حلب، ومكتبة ابن عبد البر، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ.
٢٥. **التعديل والترجيح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**، للباجي: سليمان بن خلف (٤٧٤هـ)، بتحقيق: أبو لبابة حسين، نشر: دار اللواء، الرياض، ط١، ١٤٠٦هـ.
٢٦. **تفسير الموطأ**، للقنازعي: عبدالرحمن بن مروان (٤١٣ هـ)، تحقيق:أ.د عامر صبري، نشر وزارة الشؤون الإسلامية، ١٤٢٩ هـ.

٢٧. **تقريب التهذيب**، لابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني (٨٥٢هـ)، بتحقيق: عادل مرشد، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.
٢٨. **تهذيب التهذيب**، لابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني (٨٥٢هـ)، باعتناء: إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.
٢٩. **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، للمزي: يوسف بن عبد الرحمن (٧٤٣هـ)، بتحقيق: بشار عواد، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٠٦هـ.
٣٠. **تهذيب مختصر سنن أبي داود**، لابن القيم: محمد بن أبي بكر (٧٥١هـ)، (مع مختصر سنن أبي داود للمنذري).
٣١. **الثقات**، لابن حبان: محمد بن حبان (٣٥٤هـ)، نشر: دائرة المعارف العثمانية، الهند. ط١، ١٣٩٣هـ.
٣٢. **الثقات**، لابن حبان: محمد بن حبان (٣٥٤هـ)، نشر: دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط١، ١٣٩٣هـ.
٣٣. **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، للعلائي: صلاح الدين بن خليل (٧٦١هـ)، بتحقيق: حمدي السلفي، نشر: وزارة الأوقاف العراقية، بغداد، ط١، ١٣٩٨هـ.
٣٤. **الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه**، للبخاري: محمد بن إسماعيل (٢٥٦هـ)، بخدمة واعتناء: محمد زهير الناصر، نشر: دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
٣٥. **الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه**، للبخاري: محمد بن إسماعيل (٢٥٦هـ)، بخدمة واعتناء: محمد زهير الناصر نشر: دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
٣٦. **الجامع الكبير**، للترمذي: محمد بن عيسى (٢٧٩هـ)، بتحقيق: أحمد شاكر، ومحمد فؤاد، وإبراهيم عطوة، نشر: مكتبة مصطفى الحلبي وأولاده، مصر، ط١، ١٣٨٢هـ.
٣٧. **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، للخطيب البغدادي: أحمد بن علي (٤٦٣هـ)، بتحقيق: محمود الطحان، نشر: مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٣هـ.
٣٨. **جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس**، للحميدي: محمد بن فتوح (٤٨٨ هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، نشر: دار الكتاب المصري، القاهرة، ط٢، ١٤٠٣ هـ.

٣٩. **الجرح والتعديل**، لابن أبي حاتم: عبد الرحمن بن محمد (٣٢٧هـ)، بتحقيق: عبد الرحمن المعلمي، نشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط١.

٤٠. **جزء** علي بن محمد الحميري (٣٢٣ هـ)، بتحقيق: عبد العزيز البعيمي، نشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٨ هـ.

٤١. **الخلافيات**، للبيهقي: أحمد بن الحسين (٤٥٨ هـ)، بتحقيق: مجموعة من الباحثين، نشر: دار الروضة، مصر، ط ١، ١٤٣٦ هـ.

٤٢. **الدلائل في غريب الحديث**، للسرقسطي: القاسم بن ثابت (٣٠٢ هـ)، بتحقيق: محمد القناص، نشر: مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢٢ هـ.

٤٣. **ديوان الضعفاء والمتروكين**، للذهبي: محمد بن أحمد (٧٤٨هـ)، بتحقيق: حماد الأنصاري، نشر: مكتبة النهضة الحديثة، مكة، ط٢.

٤٤. **ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم**، للدارقطني: علي بن عمر (٣٨٥هـ)، بتحقيق: بوران الضناوي، وكمال الحوت، نشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.

٤٥. **ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق**، للذهبي: محمد بن أحمد (٧٤٨هـ)، بتحقيق: محمد شكور، نشر: مكتبة المنار، الأردن، ط١، ١٤٠٦هـ.

٤٦. **سبل السلام شرح بلوغ المرام**، للصنعاني(١١٨٢هـ)، تحقيق: محمد محرز سلامة، نشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط؟

٤٧. **السنن الصغرى**، للبيهقي: أحمد بن الحسين (٤٥٨هـ)، بتحقيق: عبد المعطي قلعجي، نشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، ط١، ١٤١٠هـ.

٤٨. **السنن الكبرى**، للبيهقي: أحمد بن الحسين (٤٥٨هـ). نشر: دار المعرفة، بيروت، تصوير الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٣٥٦هـ.

٤٩. **السنن الكبرى**، للنسائي: أحمد بن شعيب (٣٠٣هـ)، بإشراف: شعيب الأرنؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

٥٠. **السنن**، لابن ماجه: محمد بن يزيد (٢٧٣هـ)، بتحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: البابي الحلبي، مصر. ط؟

٥١. **السنن**، لابن ماجه: محمد بن يزيد (٢٧٣هـ)، بتحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: البابي الحلبي، مصر، ط؟

٥٢. **السنن**، لأبي داود: سليمان بن الأشعث (٢٧٥هـ)، بتحقيق: عزت الدعاس، نشر: محمد علي السيد، حمص، ط١، ١٣٩٧هـ.
٥٣. **السنن**، للدارقطني: علي بن عمر (٣٨٥هـ)، بتحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.
٥٤. **السنن**، للنسائي: أحمد بن شعيب (٣٠٣هـ)، باعتناء: عبد الفتاح أبو غدة، نشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.
٥٥. **سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين**، بتحقيق: أحمد محمد نور سيف، نشر: مكتبة الدار، المدينة، ط١، ١٤٠٨هـ.
٥٦. **سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم**، بتحقيق: زياد منصور، نشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة، ط١، ١٤١٤هـ.
٥٧. **سؤالات البرذعي لأبي زرعة** (ضمن: أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية).
٥٨. **سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل**، بتحقيق: موفق عبد القادر، نشر: مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ.
٥٩. **سير أعلام النبلاء**، للذهبي (٧٤٨هـ)، بتحقيق: شعيب الأرناؤوط، وآخرون، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
٦٠. **شرح السنة**، للبغوي: الحسين بن مسعود (٥١٦هـ)، بتحقيق: شعيب الأرناؤوط، وزهير الشاويش. نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ.
٦١. **شرح علل الترمذي**، لابن رجب (٧٩٥هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، نشر: دار العطاء، الرياض، ط ٤، ١٤٢١هـ.
٦٢. **شرح مشكل الآثار**، للطحاوي (٣٢١ هـ)، بتحقيق: شعيب الأرنؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٥ هـ.
٦٣. **شرح معاني الآثار**، للطحاوي: أحمد بن محمد (٣٢١هـ)، بتحقيق: محمد جاد الحق، نشر: مطبعة الأنوار المحمدية، مصر، ط؟
٦٤. **شروط الأئمة الخمسة**، للحازمي: محمد بن موسى (٥٨٤ هـ)، بتحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، نشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط١، ١٤١٧ هـ.
٦٥. **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، بتحقيق: شعيب الأرناؤوط. نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

٦٦. **الصحيح**، لمسلم بن الحجاج (٢٦١هـ)، بتحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: البابي الحلبي، مصر، ط١، ١٣٧٤هـ.

٦٧. **الضعفاء، ومن نسب إلى الكذب ووضع الحديث، ومن غلب على حديثه الوهم، ومن يتهم في بعض حديثه، ومجهول روى ما لايتابع عليه، وصاحب بدعة يغلو فيها، ويدعو إليها، وإن كانت حالة في الحديث مستقيمة**، للعقيلي: محمد بن عمرو (٣٢٢هـ)، بتحقيق: حمدي السلفي، نشر: دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ.

٦٨. **الطبقات**، لخليفة بن خياط (٢٤٠ هـ)، بتحقيق: أكرم العمري، نشر: جامعة بغداد، ط١، ١٣٨٧هـ.

٦٩. **طرح التثريب في شرح التقريب**، للعراقي: عبد الرحيم بن الحسين (٨٠٦هـ)، نشر: مؤسسة التاريخ العربي. ط؟

٧٠. **العدة في شرح العمدة**، لابن العطار (٧٢٤هـ)، تحقيق: نظام اليعقوبي، نشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٢، ١٤٣٣هـ.

٧١. **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، للدارقطني: علي بن عمر (٣٨٥هـ) من ١-١١، بتحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، نشر: دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٠٥ هـ.

٧٢. **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، للدارقطني: علي بن عمر (٣٨٥هـ) من ١٢-١٦، بتحقيق: محمد الدباسي، نشر: دار التدمرية، الرياض، ط٢، ١٤٢٨هـ.

٧٣. **العلل ومعرفة الرجال**، لأحمد بن حنبل (٢٤١هـ) (رواية ابنه عبد الله)، بتحقيق: وصي الله عباس، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ودار الخاني، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ.

٧٤. **العلل**، لابن أبي حاتم (٣٢٧ هـ). بتحقيق: مجموعة من الباحثين. ط ١، ١٤٢٧ هـ.

٧٥. **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، للعيني: محمود بن أحمد (٨٥٥هـ). نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٧٦. **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، لابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني (٨٥٢هـ)، نشر: دار المعرفة، بيروت، ط؟ مصورة عن طبعة المكتبة السلفية الأولى، بتحقيق: محب الدين الخطيب، وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.

٧٧. **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، للذهبي: محمد بن أحمد (٧٤٨هـ)، بتحقيق: محمد عوامة، وأحمد الخطيب، نشر: دار القبلة، ومؤسسة علوم القرآن. جدة، ط١، ١٤١٣هـ.

٧٨. **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**، لابن أبي شيبة: عبد الله بن محمد (٢٣٥هـ)، تحقيق: حمد الجمعة، ومحمد اللحيدان، نشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ.

٧٩. **اللطائف من دقائق المعارف**، لأبي موسى المديني (٥٨١ هـ)، بتحقيق: محمد علي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٤٢ ه.

٨٠. **المجروحين من المحدثين**، لابن حبان (٣٥٤ هـ)، بتحقيق: حمدي السلفي، نشر: دار الصميعي، الرياض، ط ١، ١٤٢٠ هـ.

٨١. **المحلى**، لابن حزم: علي بن أحمد بن حزم الأندلسي (٤٥٦هـ)، نشر: مكتبة الجمهورية، مصر، بتحقيق: حسن زيدان، ١٣٩٢هـ.

٨٢. **مختصر سنن أبي داود**، للمنذري: عبد العظيم بن عبد القوي (٦٥٦هـ)، بتحقيق: محمد حامد الفقي، نشر: دار المعرفة، بيروت.

٨٣. **مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري**، بتحقيق: زهير الشاويش، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت. ط؟

٨٤. **المسند**، لأبي داود الطيالسي: سليمان بن داود (٢٠٤هـ)، بتحقيق: محمد التركي، نشر: هجر، مصر، ط١، ١٤١٩هـ.

٨٥. **المسند**، لأبي داود الطيالسي: سليمان بن داود (٢٠٤هـ)، بتحقيق: محمد التركي، نشر: هجر، مصر، ط١، ١٤١٩هـ.

٨٦. **المسند**، لأبي عوانة(٣١٦هـ)، بتحقيق: مجموعة من الباحثين، نشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٣هـ.

٨٧. **المسند**، لأبي يعلى: أحمد بن علي (٣٠٧هـ)، بتحقيق: حسين أسد، نشر: دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ.

٨٨. **المسند**، لإسحاق بن راهويه (٢٣٨هـ)، بتحقيق: عبد الغفور البلوشي، نشر: مكتبة الإيمان المدينة، ط١، ١٤١٢هـ.

٨٩. **المسند**، للإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (٢٤١هـ)، بتحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.

٩٠. **المسند**، للدارمي: عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل (٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، نشر: دار المغني، الرياض، ط ١، ١٤٢١هـ.

٩١. **مشيخة فخر الدين ابن البخاري (٦٩٠هـ)**، لـجمال الدين أحمد الظاهري(٦٩٦هـ)، بتحقيق: عوض الحازمي، نشر: دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٩هـ.

٩٢. **المصنف**، لعبد الرزاق بن همام (٢١١هـ)، بتحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٣٩٢هـ.

٩٣. **المعجم الأوسط**، للطبراني: سليمان بن أحمد (٣٦٠هـ)، بتحقيق: طارق عوض الله، وعبد المحسن الحسيني، نشر: دار الحرمين، القاهرة. ط؟، ١٤١٥هـ.

٩٤. **المعجم الكبير: للطبراني**، سليمان بن أحمد (٣٦٠هـ)، بتحقيق: حمدي السلفي، نشر: الدار العربية للطباعة، بغداد، ط١، ١٣٩٩ هـ.

٩٥. **معجم شيوخ الإمام أحمد في المسند**، لعامر حسن صبري، نشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.

٩٦. **المعجم**، لابن الأعرابي: أحمد بن محمد (٣٤١هـ)، بتحقيق: عبد المحسن الحسيني. نشر: دار ابن الجوزي، الدمام، ط١، ١٤١٨هـ.

٩٧. **معرفة السنن والآثار**، للبيهقي: أحمد بن الحسين، (٤٥٨هـ)، بتحقيق: عبد المعطي قلعجي، نشر: دار الوعي، حلب، ودار الوفاء، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ.

٩٨. **معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه**، للحاكم: محمد بن عبدالله النيسابوري (٤٠٥هـ)، بتحقيق: أحمد السلوم، نشر: دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.

٩٩. **المعرفة والتاريخ**، للفسوي: يعقوب بن سفيان (٢٧٧هـ)، بتحقيق: أكرم العمري، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ.

١٠٠. **المعرفة والتاريخ**، للفسوي: يعقوب بن سفيان (٢٧٧هـ)، بتحقيق: أكرم العمري، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ.

١٠١. **المعلم بفوائد مسلم**، للمازري(٥٣٦هـ)، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، نشر: دار الغرب الإسلامي، تونس، ط٢، ١٤٢٢هـ.

١٠٢. **المغني في الضعفاء**، للذهبي: محمد بن أحمد (٧٤٨هـ)، بتحقيق: نور الدين عتر، نشر: إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر، ط؟

١٠٣. **المغني في الفقه**، لابن قدامة (٦٢٠هـ)، بتحقيق: عبد الله التركي، وعبد الفتاح الحلو، نشر: دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ.

١٠٤. **المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم**، للقرطبي(٦٥٦هـ)، بتحقيق: مجموعة من الباحثين، نشر: دار ابن كثير، دمشق، ط٣، ١٤٢٦هـ.

١٠٥. **مقاييس اللغة**، لابن فارس: أحمد بن فارس (٣٩٥هـ)، بتحقيق: عبد السلام هارون، نشر: البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٩٠هـ.

١٠٦. **من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية الدقاق عنه)**، بتحقيق: أحمد محمد نور سيف، نشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة.

١٠٧. **المنتقى**، لابن الجارود: عبد الله بن علي (٣٠٧هـ)، مطبوع مع الغوث المكدود بتحقيق: أبي إسحاق الحويني، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٠٨. **المنهاج بشرح صحيح مسلم بن الحجاج**: للنووي (٦٧٦هـ). نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.

١٠٩. **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، للذهبي: محمد بن أحمد (٧٤٨هـ)، بتحقيق: علي البجاوي، نشر: البابي الحلبي، مصر، ط١، ١٣٨٢ هـ.

١١٠. **هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، لابن حجر (٨٥٢هـ)، بتحقيق: محب الدين الخطيب، نشر: دار المعرفة، بيروت، ط؟، مصورة عن طبعة المكتبة السلفية الأولى.

١١١. **يحيى بن معين وكتابه التاريخ: دراسة وترتيب وتحقيق**، لأحمد محمد نور سيف، نشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز، ط١، ١٣٩٩هـ.